حكم الجرح المجمل

بحث في مصطلح الحديث٢

د/ محمد محمود عبد المهدي
قسم علوم الحديث
كلية العلوم الاسلامية - جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا
mhmh@lms.mediu.edu.my

خلاصـــة: يعالج هذا البحث مدى اختلاف علماء الحديث حول جرح المجمل و على مواقفهم .

كلمات مفتاحية : الجرح المجمل – التعديل

I- المقدمة:

اختلف أهل العلم بالحديث حول الجرح المجمل إذا ورد عن مجرح، فذهب البعض إلى قبوله، ورده آخرون.

II- المقالة

الجرح المجمل: هو وصف راو بلفظ ظاهره القدح ، دون بيان وجهه ، أو شرح سببه ، كقول الناقد في راو: ضعيف ، أو ليس بشيء ، أو متروك.

والأصل في الجرح أنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فقد يطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر، لذا اشترط بيان سبب الجرح لينظر فيه أهو جرح أولا.

واختار أبو الطيب الطبري والخطيب البغدادي عدم قبول الجرح إلا مفسرا، قال الخطيب

وذكر الخطيب البغدادي أن هذا هو مذهب أئمة الحديث ونقاده، من أمثال البخاري ومسلم وغيرهما.

وقد عقد الخطيب بابا في كفايته أورد فيه بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر مالا يصلح جارحا، من ذلك:

عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه.

و عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن صالح المري فقال: ما تصنع بصالح! ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد.

ثم إن الجرح إذا ورد في راو إما أن يكون مجملا أو مفسرا.

فإن وقع مفسرا ولم يرد في الراوي تعديل، ثم صدر عن عارف بأسباب الجرح، قبل عند الجماهير من أهل العلم. قال المعلمي في التنكيل: الجرح إذا كان مفسرًا فالعمل عليه.

وإن كان مجملا ، ثم صدر عن عالم بما يصير به الراوي مجروحا، فقد نسب القاضي أبوبكر الباقلاني قبوله إلى جمهور أهل العلم، وقال: إذا جرح من لا يعرف الجرح، يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن.

وقال: والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالما ...لأنا متى استفسرنا الجارح لغيره فإنما يجب علينا سوء الظن، والاتهام له بالجهل بما يصير به المجروح مجروحا.

وقريب منه قول ابن سبكي: لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً إما لاختلافٍ في الاجتهاد، أو لتهمةٍ يسيرة في الجارح، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بَيْنَ بَيْنَ. أما إذا انتفت الظنون وانتفت التُّهمُ، وكان الجارح حَبْراً من أحبار الأمة، مبرأً عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكاً بين النقاد، فلا نتلعثم عند جرحه ولا نُحْوِجُ الجارح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه - والحالة هذه - طلبٌ لغيبة لا حاجة إليها.

ويتأكد قبوله إذا ورد في راو خال من التعديل، وصدر عن إمام ناقد أو أكثر.

قال الحافظ ابن كثير: أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلما من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا اطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكا، أو كذابا أو نحو ذلك.

فالمحدث الماهر لا يخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم.

وهذا اختيار الحافظ ابن حجر أيضا، قال: فإن خلا المجروح عن التعديل، قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب، إذا صدر عن عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل كأنه في حيز المجهول، وإعمال قول المجروح أولى من إهماله.اه

وهو اختيار العراقي كذلك، قال: فالتحقيق أن الجرح المجمل يثبت به جرح من لم يعدل نصاً ولا حكماً ، ويوجب التوقف فيمن قد عدل حتى يسفر البحث عما يقتضي قبوله أو رد.

وقال المعلمي في التنكيل: فالتحقيق أن الجرح المجمل يثبتُ به جرح من لم يعدل نصاً ولا حكماً ، ويوجب التوقف فيمن عُدِّل حتى يُسْفِر البحث عما يقتضي قبوله أو ردَّه.اه

وقال في موضع آخر: ومن تتبع صنيع أهل العلم تبين له أنهم كثيراً ما يقدِّمون الجرح الذي لم يُشرح كل الشرح ، على التوثيق.اه

وقال في موضع آخر: والذين جرحوا الرواة يكثر في كلامهم الإجمال ، وأنه لا يستفسرهم أصحابهم ، ولم يبق بأيدي الناس إلا نقل كلامهم ، ولم يزل أهل العلم يتلقون كلماتهم ويحتجون بها. ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف .اه

ولعل هذا هو الراجح من قبول الجرح المجمل، والله تعالى أعلم.

المراجع والمصادر

١. ابن الصلاح، علوم الحديث.
٢. ابن حجر، النكت.
٣. الزركشي، النكت.
٤. السخاوي، فتح المغيث.
٥. المعلمي، التنكيل.